SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF PURE & APPLIED SCIENCES VOL.24 NO. 1 2025
DOI: 10.51984/JOPAS.V24I1.3648

مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية
Sebha University Journal of Pure & Applied Sciences

Journal homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/jopas

دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في ليبيا: دراسة حالة لمصرف الأمان للتجارة والاستثمار خلال الفترة (2019 – 2023)

محمد الشاملي* الشريف قريره

قسم التخطيط المالي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان دور التحليل المالي باستخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في ليبيا، ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار مصرف الأمان للتجارة والاستثمار كدراسة حالة، وذلك باتباع المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على بيانات القوائم المالية بالقيام بتحليل مالي جزئي باستخدام مؤشرات الربحية والمديونية خلال فترة الدراسة الممتدة من 2019 – 2023، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: تبين من خلال استخدام مؤشرات الربحية أنها كانت موجبة، وأن إدارة المصرف حققت أرباحا خلال فترة الدارسة وهذا يدل على أداء وكفاءة الإدارة في توظيف أصولها وتوليد الأرباح، وأوضحت مؤشرات المديونية اعتماد إدارة المصرف على التمويل الخارجي بشكل كبير ولا يوجد توازن بينها وبين التمويل الداخلي، ويدل على عدم وجود استقلالية مالية للمصرف، وهذا يعد مؤشرا خطيرا لما ينتج عنه من مخاطر وهذا يعكس أداء ضعيفا وسيئا لإدارة المصرف.

الكلمات المفتاحية:
التحليل المالي.
الأداء المالي.
المؤشرات المالية.

The Role of Financial Analysis in Evaluating the Financial Performance of Private Commercial Banks in Libya: Case Study at the Aman Bank for Trade and Investment During the Period (2019-2023)

Mohammed Shamli*, Shareef Igrirah

Department of Financial Planning, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli, Libya.

Keywords:
Financial Analysis.
Financial Performance.
Financial Indicators.

ABSTRACT

The study aimed to show the role of financial analysis using financial indicators in evaluating the financial performance of private commercial banks in Libya, and to achieve this goal, Al-Aman Bank for Trade and Investment was chosen as a case study, by following the descriptive analytical approach based on the data of the financial statements by doing a partial financial analysis using profitability and indebtedness indicators during the study period from 2019 to 2023, and the study reached many results, including: It was found through the use of profitability indicators that they were positive, and that the bank's management achieved profits during the study period, and this indicates the performance and efficiency of the management in employing its assets and generating profits.

1. الإطار التمهيدي

1.1. المقدمة:

يعد التحليل المالي عملية دقيقة ومدروسة، تسعى إلى تعزيز القرارات التي أثبتت القوائم المالية نجاحها، ومن جهة أخرى تعديل القرارات التي تبين وجود ثغرات فيها، وأيضاً تكوين منظومة معلومات يستند إليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية؛ وذلك من خلال الاستفادة من أداوت التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات المالية، وكفاءتها المالية، وتوازنها، ومخططاتها.

ويعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية موضوعاً ذا أهمية بالغة خاصة في

*Corresponding author.
E-mail addresses: mo.shamli@uot.edu.ly, (S. Igrirah) shirefsb@gmail.com.
Article History : Received 06 November 24 - Received in revised form 21 December 24 - Accepted 19 January 25

الوقت الراهن، إذ يعد أحد العناصر الأساسية والضرورية لتحقيق نموها واستمراريتها في ظل التطورات الاقتصادية السريعة في العالم، حيث تزداد أهمية عملية تقييم الأداء المالي مع مرور الوقت، وتساعد في تحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة المالية وتعزيز الأولى ومعالجة الأخيرة، ويتم ذلك من خلال استخدام التحليل المالي وذلك بتحليل الأداء السابق والحالي باستخدام القوائم المالية واستخدام مؤشرات مالية متنوعة لتقييم الأداء الفعلي للمؤسسة المالية، كما يجب على المدير المالي أن يكون على دراية بالمركز المالي للمؤسسة قبل وضع الخطط المستقبلية، واتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لبيان الدور الذي يمكن أن يلعبه التحليل المالي باستخدام أدواته في فهم الوضع المالي وتقييم الأداء للمؤسسة المالية، ويساعد في اتخاذ القرارات المالية السليمة واكتشاف الفرص الاستثمارية وتحديد الاحتياجات المالية.

2.1. مشكلة الدراسة:

يعتبر التحليل المالي موضوعاً هاماً من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، فهو يشخص حالة المؤسسة خلال فترة معينة؛ باستعمال وسائل وطرق تهدف في مجملها إلى فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة، ونظراً للاهتمام المتزايد بالتحليل المالي خاصة لما يقدمه من الكم الهائل من المعلومات، وذلك من خلال تحليله للأوضاع المالية للمؤسسات سواء كانت صناعية، تجارية، خدمية، والتي تفيد الإدارة في تقييم أدائها، وخاصة الأداء المالي، وترشيد قرارتها وتحذيرها من الوقوع في الأخطاء التي قد يكون من الصعب تحملها لو وقعت، كما لا ننسي الجهات الأخرى التي تستفيد منه كالمستثمرين والعملاء والدائنين وغيرهم.

واستناداً لما ذكر يمكن القول بإن مشكلة الدراسة تتمحور في إبراز أهمية ودور التحليل المالي وفعاليته في تقديم النصح والعون للمؤسسات، وذلك من خلال تقييم أدائها المالي وإدارة مواردها سواء كانت مالية أو مادية، وعليه أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية امراً ضرورياً، ومن ثم أصبح لزاماً على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي عدداً ضخماً من الأرقام التي تجمع يوميا في دفاتر محاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي للوصول إليه، ومما تقدم فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول التساؤل التالي:

هل التحليل المالي أداة فعالة وكافية للوصول لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

3.1. أهمية الدراسة:

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة تتجلى في النقاط التالية:

1- التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقي اهتماماً كبيراً في ميدان الإدارة المالية في المؤسسات.

2- تكمن أهمية التحليل المالي في القدرة على تشخيص وتقييم الحالة المالية الفعلية للمؤسسة.

3- التحليل المالي أداة مهمة وفعالة في تقييم واتخاذ القرارات المالية.

4.1. أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

1- إبراز أهمية التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء، واتخاذ القرارات المالية في المؤسسات.

2- التعرف على أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم الأداء واتخاذ القرارات المالية في المؤسسة.

3- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية حول الموضوع وإسقاطها على الحالة التطبيقية.

5..1. فرضية الدراسة:

انطلاقاً من عرض مشكلة الدراسة وتحقيقا لأهدافها وإبرازاً لأهمية الدراسة، عليه وضعت الفرضية الرئيسية التالية:

إن استخدام التحليل المالي له دور إيجابي في تقييم الأداء المالي وذلك من خلال الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة وبالتالي مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الصائبة.

6.1. حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة على مصرف الأمان للتجارة والاستثمار بطرابلس.

2- الحدود الزمنية: يقتصر على تقييم الأداء المالي من خلال التحليل المالي للقوائم المالية المقدمة من المصرف محل الدراسة، خلال الفترة الممتدة (من 2019 إلى 2023).

7.1. منهجية الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري لوصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بالدراسة، ألا وهي التحليل المالي وتقييم الأداء المالي للمؤسسة، أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي باستخدام أسلوب دراسة الحالة، حيث تم إسقاط الدراسة على مصرف الأمان للتجارة والاستثمار بطرابلس. وقمنا بتحليل القوائم المالية الخاصة بالمصرف باستخدام مؤشرات التحليل المالي، وهذا لإبراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمصرف.

8.1. الدراسات السابقة:

1- دراسة (رجعة فرج ودالیا منصور 2022)، بعنوان "استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي"، تهدف هذه الدراسة إلى بيان كيفية استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي بالمصارف التجارية العامة في ليبيا، حيث تم تطبيق نموذجي التنبؤ (Sheerrod Altman)، على بيانات القوائم المالية للمصرف العربي الليبي الخارجي عن الفترة من 2009 إلى 2020، وبتحليل بيانات الدراسة تبين أن النماذج المطبقة تسهم وبشكل كبير في توضيح الصورة عن الو ضع المالي الحالي والمستقبلي للمصرف والتي يمكن من خلالها التنبؤ بالفشل المالي والكشف عن حالات التعثر المالي التي يمكن أن تعترض المصرف خلال السنوات القادمة.

2- دارسة (سمرود زبيدة وسحنون جمال الدين 2020)، بعنوان "دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي"، دارسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية للفترة 2017– 2018"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء المالي، حيث تم التطرق إلى الجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل المالي وتقييم الأداء المالي ومؤشراته، أما

في الجانب التطبيقي تمت دراسة حالة الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية "روبية"، بحيث توصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة.

3- دراسة (بحرى علي 2019)، بعنوان "التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسات"، دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة استخدامات التحليل المالي في ترشيد القرارات في المؤسسة الاقتصادية باعتباره من الأساليب العلمية التي يكثر استخدامها في الإدارة المالية لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة من جميع جوانبها، من خلال مختلف أدوات التحليل المالي التقليدية والحديثة يمكن اتخاذ القرارات عبر مراحل التخطيط المالي، والتنظيم واتخاذ قرارات الاستثمار وتوزيع الأرباح.

4- دراسة (محي الدين وصالح، 2024)، بعنوان "دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية" دراسة تطبيقية في مصرف أربيل الاستثمار والتمويل في محافظة السليمانية، للفترة من 2018-2020، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الوضع لمالي للمصرف، والتعرف على أهم المؤشرات والأدوات المالية التي تساعد في تقييم نتائج القرارات المالية في فترة الدراسة، وتقييم مستوى كفاءة الأداء المالي للمصرف خلال الفترة نفسها ، وتم استخدام المنهج الوصفي في اتباع الأساليب العلمية، والتعرف عليها، والمنهج التحليلي باستخدام النسب المالية في عملية تقييم الأداء المالي للمصرف بالاطلاع على التقارير السنوية، والقوائم المالية، وتوصلت إلى أن استخدام النسب المالية في التحليل المالي له أهمية كبيرة في عملية تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات بالمصرف؛ من خلال ما تبينه نسب التداول والديون وتحليل القوائم المالية ونسبة توظيف الأموال في المصرف مما يتيح اتخاذ قرارات مالية ناجعة

2. الإطار النظري للدراسة

1.2. التحليل المالي:

يعد التحليل المالي من أهم الطرق لعرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة؛ لأنه يوضح مدى فعالية تلك الإدارة في تنفيذ واجباتها، ويعمل كأداة للتخطيط السليم بناء على تحليل البيانات المالية الذي يحدد أسباب النجاح والفشل، حيث تتيح السياسات العديدة التي تؤثر على الربح إمكانية إنشاء خطة عمل عملية للمستقبل وتساعد الإدارة في تقييم الأداء.

كما يوصف التحليل المالي بأنه طريقة منظمة لتحليل البيانات المالية المتوفرة عن مؤسسة ما؛ من أجل الحصول على المعرفة التي تستخدم في اتخاذ القرارات، وتقييم أداء المؤسسات، وتحديد أي قضايا مالية حالية أو وشيكة.[1].

2.2. مفهوم التحليل المالي وأهميته:

تأسيساً على ما سبق يمكن تعريف التحليل المالي بأنه: مجموعة من الأدوات التحليلية التي تسمح بتحديد النتائج والمؤشرات المميزة والنسب وتقييمها، وتوفير معلومات عن تطور النشاط وتطور الهيكل المالي على الأداء المحقق.[2].

التحليل المالي عبارة عن نظام لمعالجة البيانات، يهدف إلى توفير المعلومات لمتخذي القرارات المالية.[3].

يقصد بالتحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات، وأكثر فائدة لاتخاذ القرارات.[4].

وعرف بأنه دراسة للقوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم، وباستخدام أدوات معينة للوصول لنتائج تساعد على تقييم الأداء، واتخاذ القرارات المناسبة.[5].

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أهمية التحليل المالي ونوجزها فيما يلي: [6].

1- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المالي المنصرم من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد لرقابة وسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.

2- يساعد على دراسة الوضع المالي الحالي للمؤسسة.

3- تقييم قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة وطويلة الأجل.

4- تقييم سياسات الاقتراض لدى المؤسسة.

3.2. أهداف ونطاق التحليل المالي:

وعليه يمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:

1- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.

2- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.

3- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.

4- الحكم على كفاءة الإدارة.

5- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.

6- الاستفادة من المعلومات لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.

وينقسم نطاق التحليل المالي إلى تحليل مالي داخلي، وتحليل مالي خارجي:

1- التحليل المالي الداخلي: هو التحليل الذي يقوم به شخص من داخل المؤسسة وتحليل شامل لكل الأنشطة ذات الأثر المالي في

المؤسسة، حيث يتمتع المحلل المالي بجمع المعلومات الضرورية التي تجعل تحليله أكثر دقة وملائمة وشمولية.

2- التحليل المالي الخارجي: هو تحليل يقوم به شخص خارجي (هيئة أو محلل مالي)، من أجل فحص الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها وإعطاء الحلول المناسبة للوضع المالي السيئ.[7].

4.2. خصائص وخطوات التحليل المالي:

تتمثل خصائص التحليل المالي فيما يلي:

1- هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات.

2- يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس النشاط المالي فقط.

3- هو نشاط مستمر في المؤسسة.

4- يميز بين البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.

5- لا يقتصر على بيانات مالية محدودة، بل يمتد إلى الميزانية وقوائم الدخل.[8].

وتتم عملية التحليل المالي وفقاً للخطوات الآتية:

1- مرحلة التصنيف: يقوم المحلل المالي في هذه المرحلة الابتدائية بتصنيف الأرقام التي تحتويها القائمة المالية لأكثر من فترة محاسبية، ثم يقوم بتجزئتها إلى جزئيين، وهما الأصول والخصوم، ثم توضع في مجموعات محددة ومتجانسة حتى يتمكن من معالجتها.

2- مرحلة المقارنة: بغية اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم، والمركز المالي، وتحري أسباب قيام هذه العلاقة.

3- مرحلة الاستنتاج: بعد التصنيف والمقارنة يقوم المحلل بالبحث عن الأسباب والحكم على المركز المالي للمؤسسة وتقديم الاقتراحات.[9].

5.2. استخدامات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه:

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسة واتخاذ القرارات السليمة، وبهذا يمكن التطرق إلى استخدامات التحليل المالي في:

1- التخطيط المالي: تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المدراء للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

2- تحليل تقييم الأداء: تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات؛ لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة أصولها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجالات أو في مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين.

3- التحليل الائتماني: يقوم هذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يوجهها وعلاقته مع المقترض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم، وتعد أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.

4-التحليل الاستثماري: إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسات ومنح القروض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها الاستثمارات في مختلف المجالات.

5- بعض الحالات الخاصة: من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها، التصفية والانضمام والاندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلاً مالياً دقيقاً للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والأصول والخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والاستثماري والائتماني والسوقي لكل مؤسسة.[10].

نظراً للدور الفعال الذي يلعبه التحليل المالي صار محط الاهتمام لكثير من الأطراف، ومن الأطراف المهتمة به:

1- الأطراف الداخلية ونذكر أهمها:

أ- إدارة المؤسسة: حيث تهتم بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة وتعتبر من بين أكثر الأطراف حرصاً على استمرارية حياة المؤسسة

حيث تستعين بهذه التقنية التي تمكنها من تحليل المركز المالي للمؤسسة وكذلك تقديم تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة وتستعمل التحليل المالي كأداة في التخطيط السليم في المستقبل.

ب- العاملون في المؤسسة: وهم من بين الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة المفيدة للعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة الذي ينتمون إليه والتأكد من سلامة إدارة الأموال الذي قد يكون له أثر كبير على التغيير في الأجور وكذلك مناصب العمل.

ج- المساهمون: يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية والمستقبلية، وسلامة الاستثمارات في المؤسسة لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في معرفة وتقييم هذه الجوانب.[11].

2- الأطراف الخارجية وتشمل:

أ- الدائنون: إن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمؤسسة أو المحتمل شراءه للسندات المصدرة، أو اكتتاب في القرض الجديد وإقراض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكاً أو مؤسسات مالية، لذلك يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المؤسسة للوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق فإذا كان القرض لمدة أكثر من سنة فيهتم المقرض بالتأكد من إمكانية سداده لهذا الالتزام في الأجل الطويل.

ب- الموردون: يهتم الموردون بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعميلهم واستقرار الأوضاع المالية له، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد ويعني دراسة وتحليل مديونية في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية وعلى ضوء ذلك يقرر المورد الاستمرار في التعامل معه أو خفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد من البيانات التي ينشرها عملاؤه بصفة دورية، فيهمه مثلاً التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

ج- العملاء: يمكن لعميل المؤسسة- وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك المنافسة - معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الائتمان لها تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الائتمان.

د- الهيئات الرقابية: تستخدم هذه الأجهزة التحليل المالي لدراسة نتائج الخطة السابقة باعتبار ذلك خطوة لإعداد خطة جديدة، وتتخذ التحليل المالي للدراسة كأداة فعالة باعتباره وسيلة من وسائل الرقابة على الأداء والمساعدة في التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في الوحدة الاقتصادية.

هـ- مصلحة الضرائب: تهتم هذه المصلحة بالتحليل المالي بشكل واضح للحصول على المعلومات المتعلقة بالنتائج المحققة، وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح، إذا كلما كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة تَكونُ ضمانا للدفع.[12].

6.2. تقييم الأداء المالي:

تعد عملية تقييم الأداء مؤشرا مهما لقياس مدى وصول المصارف لتحقيق الأهداف باستخدام المقاييس المناسبة، من أجل اكتشاف نقاط القوة والضعف، [13]، ويشير التقييم إلى المراجعة بهدف تحسين الأداء وهو يشمل فعل الفحص والقياس، والتفسير، واستخلاص النتائج، وبذلك فإن تقييم الأداء المالي موجه بشكل عام نحو تقييم السيولة والاستقرار والربحية والتي هي مجتمعة في الكفاءة المالية، ويصف تقييم الأداء المالي الحالة المالية خلال فترة محددة يتم تقييمها باستخدام مقاييس متعددة منها كفاية رأس المال والسيولة وغيرها.[14].

7.2. مفهوم الأداء المالي:

يشير الأداء المالي للمؤسسة وخاصةً المصرفية إلى درجة تحقيق الأهداف المالية التي تضعها تلك المؤسسة، وكذلك إلى تنفيذ النشاط المالي لها.[15]، إذ يركز على استخدام المؤشرات المالية لقياس تحقيق الأهداف التي تعكس أداء المؤسسة، ويُنظر إليه على أنه الداعم الأساسي لأعمالها وممارساتها التي تسهم في توفير الموارد المالية وإتاحة الفرص الاستثمارية وتلبية احتياجات وأهداف أصحاب المصلحة.[16].

وبشكل عام يساعد تقييم الأداء المالي المحللين على تقييم قدرة المؤسسات على تحويل مواردها إلى ربح ولا يقتصر على ذلك فقط بل يتجاوزه لاكتشاف المشكلات المالية المحتملة في المؤسسات في مرحلة مبكرة، واتخاذ الإجراءات الاحترازية، وكذلك تجسد عملية تقييم الأداء المالي دراسة مركزية، الهدف الأساسي منها هو تأمين البيانات لاتخاذ القرارات الصحيحة، لذلك يعد تقييم الأداء المالي أمرا لابد منه لجميع المؤسسات.[17].

وعليه يعرف الأداء على أنه انعكاس لقدرة وقابلية المؤسسة على تحقيق الأهداف أو النتيجة النهائية لنشاط المؤسسة.[18].

يعرف الأداء المالي على أنه "قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة.[19].

كما يعرف تقييم الأداء المالي بأنه استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية، أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على معرفة مدى التقدم الذي تحرزه المؤسسة في تحقيق أهدافها، وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر.[20].

8.2. أهداف وأهمية تقييم الأداءالمالي:

تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المدير داخل المؤسسة، أو المصرفي الذي يجري دراسة مسبقة قبل إقراض زبونه المال، ليتأكد من قدرته على سداد ديونه، فلكل طرف أهدافه الخاصة، إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموما في:

1- تسمح عملية تقييم الأداء باختيار مدى استغلال الموارد المتاحة المتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق أهداف مسطرة.

2- اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل، والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة.

3- يساعد نظام التقييم والأداء السليم الذي يتميز بالشمولية والاستمرارية والمرونة أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلا وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف.[21].

وتتمثل أهمية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية:

1- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته والعمل على تحسينه.

2- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمؤسسة.

3- المساهمة في إجراء عمليات التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.

4- المساعدة على فهم البيانات المالية.[22].

9.2. مقاييس و أنواع تقييم الأداء:

تصنف معظم مقاييس الأداء ضمن واحد من التصنيفات الستة العامة التالية، وإن بعض المؤسسات يمكن أن تطور تصنيفاتها الخاصة بها وفق ما يلائم عملياتها اعتماداً على رسالتها:

1- الفاعلية: هي خاصية من خصائص العمليات والتي تشير إلى درجة مطابقة المخرجات لمتطلبات المؤسسة.

2- الكفاءة: هي خاصية من خصائص العمليات وتشير إلى درجة خروج عمليات المؤسسة بالنتائج المطلوبة بأدنى كلفة من الموارد.

3- الجودة: هي مستوى تلبية المنتج، أو الخدمة لمتطلبات وتوقعات العملاء.

4- التوقيت: هذه الخاصية تقيس مدى إنجاز العمل بشكل صحيح وفي الوقت المحدد له، إذ لابد من وضع معايير خاصة لضبط توقيتات الأعمال وعادة ما تستند مثل هذه المعايير على متطلبات العملاء.

5- الإنتاجية: وهي القيمة المضافة من قبل العملية مقسومة على قيمة العمل ورأس المال وجميع المستلزمات المستخدمة.

6- السلامة: هذه الخاصية تقيس جانب اللياقة العامة الكلية للمؤسسة وبيئة العمل للعاملين.[23]، والجدول رقم (1)، الآتي يبين هذه المقاييس وكيفية التعبير عنها.

جدول1: يوضح مقاييس الأداء وكيفية التعبير عنه

المقياس	يقيس	التعبير عنه بالوحدات
الكفاءة	قدرة المؤسسة على أداء المهام	المدخلات الفعلية إزاء المدخلات المخططة
الفاعلية	قدرة المؤسسة على التخطيط لمخرجات عملياتها	المخرجات الفعلية إزاء المخرجات المخطط لها
الجودة	مسألة إنجاز وحدة العمل بشكل صحيح، وأن معايير التوقيت تحدده حسب احتياجات العملاء	عدد الوحدات المنتجة بشكل صحيح إزاء إجمالي عدد الوحدات المنتجة
التوقيت	مسألة إنجاز وحدة العمل في الوقت المحدد وأن معايير التوقيت تحدده حسب احتياجات العملاء	عدد الوحدات المنتجة في الوقت المحدد إزاء إجمالي عدد الوحدات المنتجة
الإنتاجية	حجم الموارد التي تستخدم لإنتاج وحدة عمل	المخرجات ازاء المدخلات

Source: Training Resources and Data Exchange, "Performance-Based Management Handbook Establishing an Integrated Performance Measurement System", Vol.2, 2001:p37.

وعليه فإن هناك نوعين من تقييم الأداء هما:

النوع الأول: يعتمد على مقارنة النتائج الفعلية بالمعدلات الموضوعة، ويتم هذا النوع من التقييم على أساس وجود معدلات معيارية وذلك بهدف تحديد الانحرافات عن هذه المعدلات وتحليلها، وتحديد أسبابها، وبالتالي تحديد مراكز المسؤولية عنها واتخاذ وسائل العلاج اللازمة.

النوع الثاني: يعتمد على مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي ببعضها البعض، ويتم هذا النوع من التقييم على أساس المقارنة الزمنية، أو المقارنة المكانية، ويهدف إلى اكتشاف الانحرافات وتحليلها.[25].

10.2. العوامل المؤثرة في عملية تقييم الأداء المالي ومراحله:

تواجه المؤسسة خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها عن أداء وظيفتها مما يدفع بالمديرين للبحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

1- العوامل الداخلية:

تواجه المؤسسة مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر على أدائها المالي وربحها، وهذه العوامل يمكن لإدارة المؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد، وتقليل التكاليف، ومن أهم هذه العوامل:

أ- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

ب- الرقابة على استخدام الموارد المتاحة والرقابة على التكاليف.

ج- إدارة السيولة والمؤشرات الخاصة بالربحية.

2- العوامل الخارجية:

تواجه المؤسسة مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي وربحيتها، ويصعب على إدارة المؤسسة التحكم والسيطرة عليها، وكل ما يمكن

عمله توقع الآثار والنتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعداد الخطط البديلة لمواجهاتها في الظروف الفجائية، وأهم هذه التغيرات:

أ- التغيرات التكنولوجية المتوقعة للمنتجات.

ب- القوانين والتعليمات والإجراءات التي تطبق على المؤسسات.

ج- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.[26].

يمكن تلخيص مراحل عمليه تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:

1- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل حيث إنه من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

2- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عمليه تقييم الأداء المالي.[27].

3- دراسة وتقييم المقاييس المحسوبة واستخراج الانحرافات بعد مقارنة الأداء المالي الفعلي بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات العامة في نفس القطاع [28].

4- وضع التصنيفات الملائمة معتمدين على عمليه تقويم الأداء من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسة للتعامل معها ومعالجتها.[29].

11.2. التحليل المالي وعلاقته كأداة لتقييم الأداء:

يستعين المحلل المالي خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعده على القياس وهي كثيرة ومتنوعة، والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للإدارة داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات معينة ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة، ويظهر التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقا من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:

1- تقييم الأداء والنتيجة: حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة.

2- تقييم الأداء والتمويل: هي الطريقة التي يمكن للمؤسسة من خلالها إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها وذلك وفق منظورين:

أ- النظرة الثابتة وتحقق في إطار تحليل الميزانية.

ب- النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجدول التدفقات.

وهذا الجانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة.

3- تقييم الأداء والمردودية: تعرف المردودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ومجموع رأس المال (النتيجة / رأس المال)، فهذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار كلا من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة.[30].

3. الإطار التحليلي

1.3. نبذة عامة عن مصرف الأمان للتجارة والاستثمار والمنهجية المتبعة

1.1.3. نشأة المصرف:

تأسس مصرف الأمان للتجارة والاستثمار في ليبيا عام 2003 بموجب ترخيص رقم 140 الصادر عن وزير المالية وبموافقة مصرف ليبيا المركزي ووفقا للقانون المصرفي رقم 1\1993، وكان مصرف الأمان من أوائل المصارف التي بدأت العمل خلال ذلك الوقت وفقا لهذا القانون؛ الذي تم استبداله لاحقا بالقانون المصرفي رقم 1\2005 الذي يحدد المادة 65 للأنشطة المصرح بها للمصارف التجارية في ليبيا.

بدأ مصرف الأمان المصرف الرائد في ليبيا بمبلغ 3,000,000 دينار ليبي رأس مال في عام 2003 وبمبلغ 900,000 دينار ليبي رأس مال مدفوع، وبعد 17 عاما من الخبرة في العمل مع المؤسسات الدولية المختلفة في السوق الليبية أصبح مصرف الأمان أكبر مصرف ليبي خاص برأس مال 300,000,000 دينار ليبي، وفي عام 2023 بلغ رأس مال المصرف 600,000,000 دينار ليبي مملوك بالكامل لمؤسسين ليبيين من القطاع الخاص.

وبهذا أصبح مصرف الأمان أكبر مؤسسة مالية خاصة في ليبيا لديها صافي أصول تقدر بحوالي 2,110,000,000,000 دينار ليبي في 31 ديسمبر/ 2020، وحل مصرف الأمان للتجارة والاستثمار ضمن أوائل المصارف الرائدة في ليبيا ليحجز لنفسه بهذا موقعا رائدا بين نخبة الشركات والمؤسسات العالمية.

ولطالما كان تطوير المصرف ماليا، وتوسيع خدماته المقدمة هدفا ثابتا لمؤسسيه، وبهذا يعتبر المصرف الأول في ليبيا في تقديم الخدمات الإلكترونية والذاتية والتحول الرقمي للأفراد في دولة ليبيا ويعد مساهما رئيسيا في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، حيث قدم هذا المصرف اكثر من 140 جهاز صراف آلي واكثر من 1000 نقطة بيع مع حصة سوقية في(Retail) ، تبلغ 35% من متوسط السوق المصرفية الليبية مع حوالي 750 ألف عميل.

2.1.3. رؤية المصرف:

أن نكون مصرفا نموذجياً متميزاً في تقديم وتنويع الخدمات المصرفية الإلكترونية.

3.1.3. مهمة المصرف:

أ- اثراء الصورة الذهبية عن مصرف الأمان للتجارة والاستثمار كمصرف خاص ذو قاعدة مالية قوية يسعى لأن يكون مستشارا ماليا للزبون.

ب- بناء علاقات قوية مع كافة القطاعات المالية والاقتصادية المحلية والدولية.

ج- تقديم خدمات مصرفية متميزة عالية الجودة للشركات والمؤسسات والافراد.

د- المحافظة على رأس مال المساهمين وتحقيق مردود عالي لهم.

4.1.3. قيم المصرف:

أ- الزبون مركز الاهتمام.

ب- تدليل الصعاب وتسهيل الاجراءات للزبون.

ج- الشفافية والتبادل التام للمعلومات مع كافة القطاعات.

د- الاهتمام بالموظفين ومكافأة الاداء المتميز.

هـ- الالتزام بمعايير العمل المصرفي المحلية والدولية.[31].

2.3. التحليل:

يتناول هذا الجانب تقييم أداء مصرف الأمان للتجارة والاستثمار، وذلك بالقيام بالتحليل المالي الجزئي، حيث سيتم استخدام المؤشرات التي لها علاقة بقياس الربحية والمديونية، وذلك في سبيل تقييم أداء المصرف بالاعتماد على البيانات المستخرجة من واقع القوائم المالية للمصرف خلال فترة الدراسة (2019-2023)، كما موضحة في الجدول رقم (2)، وايضاً يبين الجدول رقم (3)، المؤشرات المالية المستخدمة في الدراسة كما يلي:

جدول2: يوضح البيانات المالية المستخدمة في حساب المؤشرات المالية للمصرف خلال الفترة (2019- 2023) القيمة بالألف د.ل

ر. ت	السنوات	الإيرادات	الأصول = الخصوم	الالتزامات (قصيرة وطويلة)	حقوق المساهمين	صافي الربح قبل الضرائب	صافي الربح بعد الضرائب
1	2019	211,029	1,893,129	1,607,327	285,802	21,285	15,774
2	2020	130,787	1,851,081	1,549,041	302,040	21,929	17,929
3	2021	127,650	3,232,249	2,906,440	325,809	31,226	23,732
4	2022	289,806	3,646,813	3,249,366	397,447	94,263	71,638
5	2023	301,663	4,386,039	2,865,021	1,521,018	178,442	136,242

المصدر: إعداد الباحثان وفقاً لبيانات القوائم المالية السنوية للمصرف.

جدول3: يوضح المؤشرات المالية المستخدمة خلال فترة الدراسة (2019-2023)

	المؤشرات المالية	معادلة قياس المؤشر
مؤشرات الربحية	مؤشر صافي الربح قبل الضرائب	صافي الربح قبل الضرائب / الإيرادات
	مؤشر صافي الربح بعد الضرائب	صافي الربح بعد الضرائب / الإيرادات
	مؤشر صافي العائد على إجمالي الأصول	صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي الأصول
	مؤشر صافي العائد على حقوق المساهمين	صافي الربح بعد الضرائب / حقوق المساهمين
مؤشرات المديونية	مؤشر التمويل الخارجي	إجمالي الالتزامات/ إجمالي الأصول
	مؤشر الاستقلالية المالية	حقوق المساهمين/ إجمالي الخصوم
	مؤشر الالتزامات إلى حقوق المساهمين	الالتزامات / حقوق المساهمين

المصدر: أعداد الباحثان.

1.2.3. مؤشرات الربحية:

أن الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه المصارف هو تعظيم ثروة الملاك وتحقيق هذا الهدف بتوقف على العديد من العوامل ومن بينها قدرة المصرف على تحقيق الأرباح، ومن أجل قياس ربحية المصرف محل الدراسة اعتمدنا على مجموعة من مؤشرات الربحية، والجدول رقم (4)، ادناه يوضح مؤشرات الربحية التي تعكس كفاءة وفاعلية اداء المصرف في تحقيق الأرباح:

جدول4: يوضح الأداء المالي لمصرف الأمان وفق مؤشرات الربحية المستخدمة خلال فترة الدراسة

السنوات	مؤشر صافي الربح قبل الضرائب %	مؤشر صافي الربح بعد الضرائب %	مؤشر العائد على الأصول %	مؤشر العائد على حقوق المساهمين %
2019	10.09	7.47	0.83	5.52
2020	16.77	13.71	0.97	5.94
2021	24.46	18.59	0.73	7.28
2022	32.53	24.72	1.96	18.02
2023	59.15	45.16	3.11	8.96

المصدر: إعداد الباحثان وفقاً لبيانات القوائم المالية السنوية للمصرف.

أ- مؤشر صافي الربح قبل الضرائب:

يبين لنا هذا المؤشر هامش الدخل المتبقي عن كل دينار من إيرادات المنظمة بعد تغطية تكلفة الإيرادات ومصاريف التشغيل، ويقصد بمصاريف التشغيل المصاريف التي تنفق على تسيير أعمال المنظمة وهي مصاريف الاستهلاك، والمصاريف الإدارية والعمومية والمصاريف التسويقية، وهكذا نجد أن مصاريف التمويل كالفوائد مثلاً لا تدخل ضمن مصاريف التشغيل.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4)، أن مؤشر هامش مجمل الربح متوسط عموما خلال فترة الدراسة، فنلاحظ أنه في سنة 2019 كانت 10.09%، وهو ما يدل على أن كل دينار من رقم الأعمال يولد 0.1009 دينار من الهامش الإجمالي، وفي سنة 2020 نلاحظ ارتفاع في هذا المؤشر حيث بلغ 16.77%، وفي سنة 2021 و2022 يواصل هذا المؤشر في الارتفاع محققاً 24.46%، 32.53% على التوالي، في حين أنه في سنة 2023 حقق قفزة كبيرة بمقدار 59.15%، مقارنة بالسنوات محل الدراسة، ويأخذ هذا المؤشر شكلاً تصاعدي نتيجة لزيادة الأرباح خلال فترة الدراسة كما هو موضح بالشكل رقم (1)، ويدل هذا على تحسن أداء إدارة المصرف واستغلالها لمواردها.

ب- مؤشر صافي الربح بعد الضرائب:

يمثل هذا المؤشر صافي الربح إلى المبيعات (الإيرادات)، وبهذا فإنها تقيس مقدار الربح المحقق في وحدة نقدية كمبيعات، وبهذا كانت الزيادة في هذه النسبة بشكل عام في صالح المؤسسة؛ لأنها تعني زيادة أرباح الوحدة النقدية الواحدة في المبيعات.

حيث يوضح لنا الجدول رقم (4)، أن المصرف في سنة 2019 حقق 7.47%، ويعني هذا أن كل دينار من المبيعات يولد0.0747 من الأرباح، حيث نلاحظ أن مردودية هذا النشاط أكبر من الصفر، ومن هنا يمكن القول إن المصرف حقق مردودية نشاط جيدة، وفي سنة 2020 و2021 و2022 يواصل هذا المؤشر الارتفاع حيث حقق 13.71%، 18.59%، 24.72% على التوالي، في حين أنه حقق أعلى ارتفاع له في سنة 2023 بمعدل 45.16%، مقارنة بالسنوات محل الدراسة، وهذا يعكس تحسنا في أداء إدارة المصرف خلال فترة الدراسة، ويأخذ هذا المؤشر شكلاً تصاعدياً كما هو موضح بالشكل رقم(1).

ج- مؤشر العائد على إجمالي الأصول:

يقيس هذا المؤشر مدى ربحية المصارف بالنسبة لإجمالي الأصول، ويعطي المدراء والمستثمرين والمحللين فكرة عن مدى كفاءة إدارة المصارف في استخدام أصولها لتوليد الأرباح. ويعد مؤشر العائد على الأصول من أهم وأفضل المؤشرات التي تعبر عن الربحية، فكلما زادت قيمة المؤشر دل ذلك على كفاءة أداء وربحية المصارف.

يبين الجدول رقم (4)، أن المصرف حقق مردودية موجبة من خلال استخدامه لأصوله، حيث كانت 0.83% في سنة 2019، أي أن كل دينار مستثمر يولد 0.0083 دينار من الأرباح، وفي سنة 2020 يواصل الارتفاع بمعدل 0.97%، في حين سنة 2021 محققاً انخفاضاً بمعدل 0.73%، ويرجع هذا الانخفاض إلى الزيادة في قيمة الأصول مقارنة بالسنوات السابقة، في حين يلاحظ أن المؤشر في سنة 2022 و2023 يعاود الارتفاع بمعدل 1.96%، 3.11%، وذلك بسبب الزيادة في قيمة الأرباح المحققة مقارنة بالسنوات السابقة خلال فترة الدراسة، وفي العموم فإن هذا المؤشر يدل على أداء وكفاءة إدارة المصرف وذلك لتوظيفها لأصول المصرف في توليد الأرباح، كما يأخذ المؤشر شكلاً تصاعدياً في البداية ثم منخفضاً ليعاود الصعود مجدداً كما بالشكل رقم (1).

د- مؤشر العائد على حقوق المساهمين:

يقيس هذا المؤشر مدى جودة استخدام الإدارة لرأس مال المستثمرين ومعدل العائد على الأموال التي استثمرها المستثمرون، وعادة ما تكون المصارف ذات العائد المرتفع على حقوق المساهمين أكثر قدرة على توليد النقد داخلياً، وبالتالي أقل اعتماداً على تمويل الديون.

من بيانات الجدول رقم (4)، حقق المصرف سنة 2019 معدلاً بمقدار 5.52%، أي أن كل دينار مستثمر يعود بربح قدره 0.0552 دينار على المساهمين، مستمر في الارتفاع بشكل بطئ خلال سنة 2020، 2021 محققاً 5.94%، 7.28% على التوالي، وذلك نتيجة لتقارب الأرباح المحققة خلال هذه الفترة، في حين أنه حقق قفزة في سنة 2022 بمعدل 18.02%، ناتجة عن ارتفاع الأرباح المحققة خلال هذه السنة، لينخفض المؤشر بمعدل 8.96% في 2023، ويرجع هذا الانخفاض لزيادة المساهمين مقارنة بالسنوات السابقة في أثناء فترة الدراسة، ويدل المؤشر على أداء جيد لإدارة المصرف، ويكون شكل المؤشر متصاعداً بشكل بطئ في بداية الفترة ثم يصعد بشكل واضح في سنة 2022، لينخفض في نهاية الفترة كما بالشكل رقم (1).

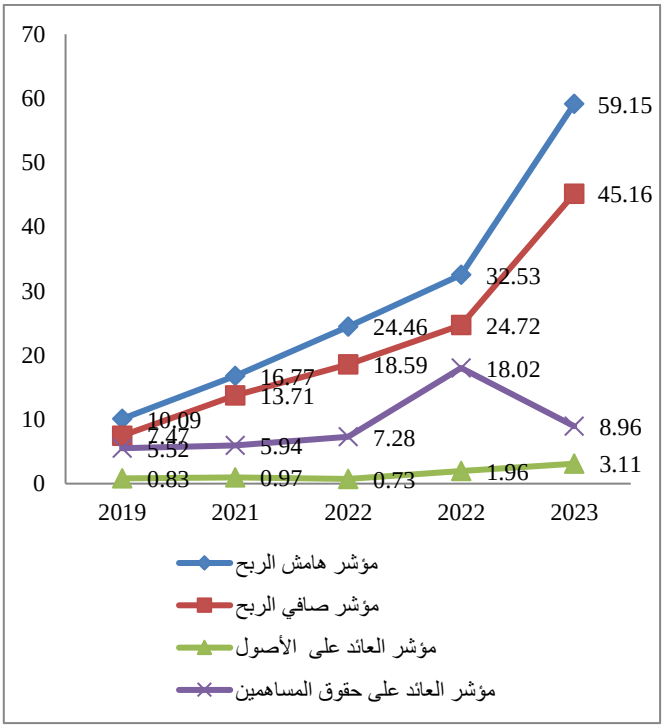

شكل1: يوضح تذبذب مؤشرات الربحية خلال الفترة (2019 – 2023)

المصدر: إعداد الباحثان وفقاً لبيانات الجدول رقم (4).

2.2.3. مؤشرات المديونية:

تساعد مؤشرات المديونية في تقييم الهيكل المالي للمنظمة من حيث درجة اعتمادها على مصادر التمويل الداخلية والخارجية، كما تشير إلى الأموال التي اعتمدتها المنظمة لتمويل استثماراتها وعملياتها، والجدول أدناه يوضح مؤشرات المديونية المستخدمة محل الدراسة:

جدول5: يوضح الأداء المالي لمصرف الأمان وفق مؤشرات المديونية المستخدمة خلال فترة الدراسة

السنوات	مؤشر التمويل الخارجي %	مؤشر سبة الاستقلالية المالية %	مؤشر الالتزامات إلى حقوق المساهمين %
2019	84.903	15.10	562.31
2020	83.683	16.32	512.86
2021	89.920	10.08	892.07
2022	89.101	10.90	817.56
2023	65.321	34.68	188.36

المصدر: إعداد الباحثان وفقاً لبيانات القوائم المالية السنوية للمصرف.

أ- مؤشر التمويل الخارجي:

يبين هذا المؤشر مقدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وكلما كانت أصول المؤسسة كبيرة مقارنة بالديون، كانت هذه الأصول كافية لتغطية الديون، وهي حالة مطمئنة للدائنين في حالة العسر المالي والنسبة المعيارية لها هي 50%.

ومن خلال الجدول رقم (5)، نجد أن وزن الالتزامات يفوق نصف أصول المصرف، الأمر الذي يدل على عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، حيث إنه خلال السنوات 2019، 2020، 2022، 2022، كانت المؤشرات على التوالي 84.90%، 83.68%، 89.92%، 89.10%، في حين حقق انخفاضاً في سنة 2023 بمعدل 65.32%، ناتجاً عن التقليل من الاعتماد على الالتزامات، وفي العموم يعد هذا ارتفاعاً كبيراً مقارنة بالنسبة المعيارية، وعلى إدارة المصرف النظر في مصادر تمويل داخلية لتجنب المخاطر التي تنتج عن التمويل الخارجي، ويأخذ هذا المؤشر شكلاً تصاعدياً في بداية فترة الدراسة ثم ينخفض كما هو موضح بالشكل رقم (2).

ب- مؤشر الاستقلالية المالية:

يمكن القول إن هذا المؤشر يشير إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمنظمة، ومدى اعتماد المنظمة على حقوق المساهمين في تمويل استثماراتها أي درجة استقلاليتها.

ومن الجدول رقم (5)، نلاحظ أن مؤشر الاستقلالية المالية يعتبر منخفضاً خلال سنوات الدراسة، حيث كان سنة 2019، 2020، 2021، 2022، مسجلاً معدلات قدرها 15.10%، 16.32%، 10.08%، 10.90%، على التوالي، وهذا الانخفاض ناتج عن اعتماد المصرف في تمويل نشاطاته على مصادر تمويل خارجية، في حين أنه حقق ارتفاعاً نسبياً سنة 2023 بمعدل بلغ 34.68%، ويدل هذا المؤشر على أن إدارة المصرف تعتمد بشكل كبير على الأموال المقترضة في تمويل نشاطاته وهذا يؤدي لتعظيم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المقرضون والملاك، ويكون شكل هذا المؤشر متذبذب بين الارتفاع والانخفاض كما بالشكل رقم (2).

ج- مؤشر الالتزامات إلى حقوق المساهمين:

يسمى أيضاً بمؤشر الاقتراض إلى حق الملكية، ويقيس هذا المؤشر التزامات المؤسسة نحو دائنيها وعلاقتها بالأموال التي يقدمها الملاك، ويعبر انخفاض هذه النسبة عن حماية أفضل للدائنين وعن وجود قدرة كامنة على الاقتراض من قبل المؤسسة، والمعيار لهذا المؤشر هو 1:1 أي 100%.

من خلال الجدول رقم (5)، يشير إلى ارتفاع هذا المؤشر حيث سجل سنة 2019 معدل 562.31% ومقارنة بالنسبة المعيارية الموصي به وهي 100%، أو 5.6231 وهو أكبر من 1، يدل على اعتماد المصرف في تمويل نشاطاته على التمويل الخارجي اكثر من التمويل الداخلي، وفي سنة 2020 حقق انخفاضا بسيطا بمعل قدره 512.86%، ليعود للارتفاع بشكل كبير مجدداً سنة 2021 بمعدل 892.07%، وفي سنة 2022 يحقق انخفاضا بسيطا أيضاً بمعدل قدره 817,56%، في حين نلاحظ أنه حقق انخفاضاً كبيراً سنة 2023 بمعدل قدره 188.36%، مقارنةً بسنوات الدراسة، وهذا الانخفاض ناتج عن زيادة اعتماد إدارة المصرف على التمويل الداخلي متمثلاً في حقوق المساهمين، وفي العموم يعد هذا مؤشراً سيئاً في إدارة المصرف لمصادر التمويل الداخلية والخارجية وعمل توازن بينها، وهذا ما يبينه الشكل رقم (2).

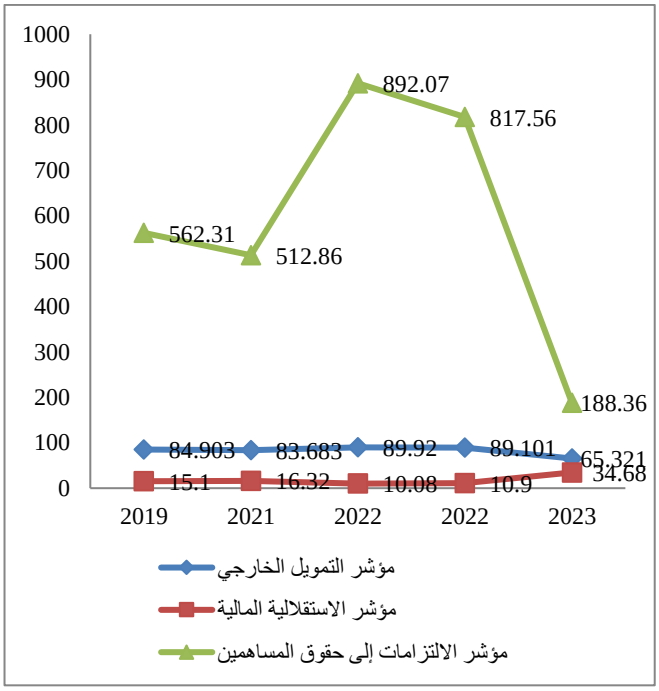

شكل2: يوضح تذبذب مؤشرات المديونية خلال الفترة (2019 – 2023)

المصدر: إعداد الباحثان وفقاً لبيانات الجدول رقم (5).

إلحاقاً لتفسير المؤشرات المالية السابقة فإننا نلاحظ أن إدارة المصرف قد حققت أرباحاً خلال فترة الدراسة وهذا ما أظهرته نتائج التحليل المالي حيث كانت موجبة وذلك من خلال استخدامات مؤشرات الربحية، وهذا يدل على أداء وكفاءة إدارة المصرف في توظيف أصولها في توليد الإيرادات وبالتالي تحقيق الأرباح.

أما من ناحية مؤشرات المديونية فقد تبين أن إدارة المصرف قد اعتمدت بشكل كبير في تمويل أصولها على مصادر التمويل الخارجية سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل وهذا يدل على أداء ضعيف من إدارة المصرف وذلك لما قد ينتج عنه من مخاطر وصعوبة في اتخاذ القرارات.

واستناداً لما سبق، وما أوضحه استخدام التحليل المالي من خلال المؤشرات المالية في تقييم أداء المصرف وتحسينه والمساهمة في اتخاذ القرارات وخاصةً المالية، عليه يمكن قبول فرضية الدراسة والتي نصت على:

(أن استخدام التحليل المالي له دور إيجابي في تقييم الأداء المالي وذلك من خلال الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة وبالتالي مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الصائبة).

4. النتائج والتوصيات:

1.4. النتائج:

بناءً على هذه الدراسة فإنه تم استخلاص النتائج التالية:

1- تم دعم الفرضية القائلة بإن "استخدام التحليل المالي له دور إيجابي في تقييم الأداء المالي" من خلال النتائج.

2- التحليل المالي ساعد في كشف النقاط القوية، مثل النمو الكبير في الأرباح، وكذلك النقاط الضعيفة التي تحتاج إلى معالجة.

3- مؤشر صافي الربح يدل على قدرة المصرف على تحقيق أرباح جيدة بعد دفع الضرائب، مما يعكس كفاءة العمليات المالية

4- مؤشر العائد على الأصول: على الرغم من التحسن في الربح، فقد شهد هذا المؤشر تقلبات، حيث بلغ 0.83% في 2019، ثم انخفض إلى 0.73% في 2021، قبل أن يرتفع إلى 3.11% في 2023، مما يشير إلى أهمية التفكير الاستراتيجي في إدارة الأصول

5- مؤشر العائد على حقوق المساهمين: زاد من 5.52% في 2019 إلى 18.02% في 2022، لكنه انخفض في 2023 إلى 8.96%. هذه التقلبات تستدعي النظر في استراتيجيات الاستثمار وإعادة توزيع الأرباح

6- مؤشر العائد على حقوق المساهمين: زاد من 5.52% في 2019 إلى 18.02% في 2022، لكنه انخفض في 2023 إلى 8.96%. هذه التقلبات تستدعي النظر في استراتيجيات الاستثمار وإعادة توزيع الأرباح

2.4. التوصيات:

بعد إجراء التحليل للبيانات المجمعة والتوصل إلى النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

1- أن تواظب إدارة مصرف الأمان للتجارة والاستثمار على القيام بعملية تقييم دورية لأدائها المالي، وذلك بالقيام بتحليل مالي شامل لما له من دور فاعل في بيان الأداء المالي للمصرف.

2- أن تعمل إدارة المصرف على الموازنة بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية، كون أن مؤشرات المديونية كانت مرتفعة وذلك في سبيل تحقيق الاستقلالية المالية للمصرف.

3- أن تهتم إدارة المصرف بالمخاطر الائتمانية التي قد تنتج عن المديونة العالية التي أظهرتها مؤشرات المديونية، وذلك بتقليص المديونية فارتفاعها يزيد من مخاوف المستثمرين كون المصرف يعتمد على أموال الغير.

5. المراجع

[1]- شتات، إيمان مفيد محمد، 2023، دور استخدام التحليل المالي في تقييم استمرارية الشركات في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة فيلادلفيا، الأردن.، ص13.

[2]- فالحي، ليديا، 2021، استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بفشلها المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص13.

[3]- زين، مصطفي محمد ومحمد، عاصم حسن، 2020، أهمية استخدام أساليب التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد الرابع، العدد العاشر، ص66.

[4]- فرج، رجعة محمد ومنصور، داليا علي، 2022، استخدام اساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي، مجلة الأستاذ، العدد الثاني والعشرون، ص113.

[5]- عقل، مفلح محمد، 2008، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والأعمال الجامعية الأردنية، ص232.

[6]- مسعود، سعداوي مراد ومختاري، فتيحة ولخضر، بوساحة محمد، 2020، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية

للمؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط، مجلة المعيار، المجلد الحادي عشر، العدد الرابع، ص ص: 41-42.

[7]- عقل، مفلح محمد، 2000، مقدمة في التحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان، ص287.

[8]- توفيق، جميل أحمد، 2001، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، ص79.

[9]- الزعبي، هيثم محمد، 2000، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص: 159-160.

[10]-حنفي، عبد الغفار، 1990، الإدارة المالية، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر، ص69.

[11]-الحسني، صادق، 1998، التحليل المالي المحاسبين، دار المجد للنشر، عمان، الأردن، ص128.

[12]-البزوني، سجاد جواد كاظم، 2023، تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية باستخدام نموذج BANKOMETER ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ص17.

[13]-حبيب، مهند جعفر حسن، 2020، أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية، دراسة تطبيقية، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد السابع، العدد الثاني، ص19.

[14]-مزهودة، عبدالمالك، 2001، الأداء بين الكفاءة والفعالية" مفهوم وتقييم"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد الأول، ص8.

[15]-ين نذير، نصر الدين وشملال، أيوب، 2017، مراقبة التسيير كآلية لحكومة المؤسسات وتفعيل الإبداع، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE، الملتقى الوطني الأول، المنعقد في رحاب جامعة البليدة، ص6.

[16]-دبابش، حمد نجيب وقدوري، طارق، 2013، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات صغيرة ومتوسطة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، ص7.

[17]-حجاج، فتيحة، 2014، تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص4.

[18]-الغالبي، طاهر محسن منصور وإدريس، وائل محمد صبحي، 2009، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولي، دار وائل للنشر، الأردن، ص78.

[19]-رحماني، طارق، 2011، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص20.

[20]-شرقي، منصف وبوشلاغم، عميروش، 2020، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد الواحد والثلاثون، العدد الأول، ص ص: 188- 189.

[21]-الخطيب، محمد محمود، 2009، الاداء المالي واثاره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد، ص ص: 51 – 52.

[22]-قطاع، نسرين وحبوش، علي، 2020، أثر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد السادس عشر، العدد الثاني والعشرون، ص499.

[23]-دلال، حطاب وزعبيط، نور الدين، 2017، تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الأول، ص343.

[24]-الويزة، طير وفريال، سايغي باهية، 2015، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، رسالة ماجستير، ص10.

[25]-موقع مصرف الأمان للتجارة والاستثمار تاريخ الزيارة 2024/9/8، التوقيت :00 PM12،

[26]- https://www.aman-bank.com/about-aman-bank/who-we-are

[27]- Alrikabi, A. M,2023,Evaluation of Financial Performance Indicators and Their Impact on the Solvency of the Iraqi General Insurance Company for the Period (2016-2020),Journal of Economics, Finance and Management Studies,p4.

[28]- Nurdyanzah, M. Junaidi, J. and Sultan, S,2023,The Role of Islamic Banks' Financial Performance on Corporate Social Responsibility (CSR).Jurnal Ekonomi Syariah Indonesia Vol. XI1I No. 1,p17.

[29]- Al-Shaghdari, F. Hakami, T. A. Bardai, B. and Saleh, A. O,2023,Investigating the Parameters Influencing Islamic Banks Financial Performance: Evidence from Five Southeast Asian Countries. Proceedings of The International Conference on Business and Technology,p34.

[30]- AL-Ardaha, M. and Al-Okdeha, S K,2021.The effect of liquidity risk on the performance of banks: Evidence from Jordan. Applied Science Private University, Jordan.p22.

[31]- BEATRICE ET FRANCIS GRANDGUILLOT,2023,L'ANALYSE FINANCIÈRE 26º ÉDITION,p15.

[32]- [31]- Training Resources and Data Exchange,2001, Performance-Based Management Handbook Establishing an Integrated Performance Measurement System, Vol.2,p37.